14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ ايميل المؤسسة والصحيفة 14october1968@gmail. com ■ ايميل الإعلانات Adv. 14october1968@gmail com

الأحد 15 فبراير 2026 م الموافق 27 شعبان 1447 هـ - العدد 18082 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا: • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

فبراير فتح بابًا للحوار لن تغلقه حماقات القوة

د. ياسين سعيد نعمان

١١ فبراير صنع لنفسه مكانًا متميزًا في تاريخ اليمن الحديث، شاء من شاء وأبى من أبى. تعرض لتحديات كبيرة كغيره من الأحداث والثورات السياسية والاجتماعية التي شهدها اليمن. ولم يك بذلك استثناءً كي يتعرض لكل هذا النقد والتشهير بسبب ما عاشه اليمن بعد ذلك من إخفاقات ومحاولة تحميله مسؤوليتها.

تكمن المشكلة في أن اليمن، بنخبه السياسية والعسكرية والاجتماعية، لم يستطع طوال تاريخه الحديث أن يدير بنجاح الأحداث الكبرى، والتي كان يُتَوّخى منها أن تضع البلاد على عتبة عهود جديدة من التحول. ولننظر إلى الثورات كيف استُهلكت، وخرجت من مساراتها لتنتهي إلى أيدي خصومها، وكيف أن الحدث الأهم في تاريخ اليمن، وهو الوحدة، كان قد شكل نموذجًا صارخًا للإخفاق في إدارة الأحداث التاريخية التي تعلقت آمال الناس بها ليرتدوا على أعقابهم خائبين مما رتبته تلك الإخفاقات من خيبات يمتد تأثيرها لسنوات طويلة.

يأتي بعد كل هذا من يقول لك: وما الذي قدمه ١١ فبراير غير أنه أسقط الدولة. والحقيقة، التي لا يرقى إليها الشك، هي أن فبراير لم يُسْقط الدولة، وإنما أصرّ على التمسك بها، وترسيخ بنيانها ديمقراطيًا عبر حوار وطني يفضي إلى عقد اجتماعي كأساس لدولة مستقرة، ونظام سياسي يقوم على التداول السلمي للسلطة.

كما أن فبراير دعا إلى الحوار مع ممثلي النظام الحاكم الذي ثار عليه، باعتباره - أي فبراير - حركة شعبية سلمية، قامت على التغيير باستخدام الوسائل السلمية التي يشكل الحوار أحد أدواتها الأساسية. ولذلك يكون الحديث عن إسقاط النظام أيضًا مسألة فيها الكثير من المبالغة. وربما كان "تداول السلطة" هو التعبير المناسب لما انتهت إليه الأحداث بالمعايير التي كان يُتوقع أن تسهم في تخليق نظام سياسي جديد من رحم تلك الدولة العميقة.

حتى لو لم يكن قد تحقق من فبراير سوى الحوار الوطني، فإنه يكفيه أن يكون الحدث التاريخي الذي وضع اليمن على مسار جديد غير مسارات التغلب التي غالبًا ما اكتفت بكسر الخصم، ثم إعادة إنتاج ميراثه.

ربما شاب الحوار بعض من شوائب الماضي السياسي المرتحل من جيل إلى آخر والمحمول بثقافة الشك، والتحايل، والغلبة، والخوف. الأمر الذي أفقده بعضًا من زخمه. ناهيك عما تعرض له من معارضة، لم يقدم أصحابها البديل المناسب لإيصال فبراير السلمي إلى نهاية أكثر جاذبية من الحوار الذي عارضوه.

من الشوائب التي رافقت الحوار هو عدم التوافق على خلق البيئة السياسية والتشريعية القادرة على حماية مخرجات الحوار الوطني، حيث تركت مسؤولية تنفيذها لنفس الأجهزة التشريعية والتنفيذية بتركيبتها الممثلة للنظام السابق، مما حال دون القيام بأي خطوة على طريق التغيير الذي خلص إليه الحوار الوطني.

ومنها أيضًا، أنه تم استحداث "قضية صعدة" بصورة مصطنعة، وتضخيمها كقضية "سياسية" أثناء التحضير لمؤتمر الحوار، في محاولة للتشويش على القضية الجنوبية ذات البعد السياسي في الأساس، والتي لم تستولدها الأحداث على نحو طارئ، فتاريخها يمتد إلى ما قبل الاستقلال (وهو ما سبق أن كتبنا عنه في وقت سابق في ثلاث حلقات على صفحتنا في الفيس بوك لمن يريد أن يطلع على تاريخ هذه القضية).

وبينما التهمت "قضية صعدة" المصطنعة جزءًا من الدولة اليمنية بالانقلاب الحوثي على شرعية الدولة، فإن القضية الجنوبية تمسكت بالدولة، وحافظت على الجزء الآخر منها، وحملت على عاتقها مسؤولية الإسهام في استعادة الدولة من أيدي الانقلابيين الحوثيين. وعلينا هنا أن نتوقف قليلا لنستوعب البعد السياسي الوطني لهذه القضية في كل المراحل منذ ما قبل الاستقلال حتى هذه المرحلة التي يتعمد فيه البعض تشويهها، أو توظيفها، كل من الموقع الذي يتمترس فيه.

ومنها أيضًا استباق الحوار بمحاولات فرض تصور استباقي لمشروع هيكلة الدولة بتقسيم الجنوب إلى اقليمين، شرقي وغربي. تم ذلك قبل البدء في الحديث عن أي شيء آخر، مما عكس توجهًا لاختزال الحوار وتوجيهه لكسر القضية الجنوبية على نحو بدا معه هذا التوجه وكأنه قد تأسس على قاعدة أن تفكيك الجنوب ضمان لبقاء وحماية الوحدة. ومنذ ذلك التاريخ أخذت القضية الجنوبية تعيد هيكلة بنيتها السياسية بجعل مسألة "منع تفكيك الجنوب" أولوية لا يمكن فهم أو استيعاب مضمون القضية إلا بها.

وفي حين وضع فبراير والحوار الوطني القضية الجنوبية في المكان الذي يليق بنضال الشعب اليمني في الجنوب باعتباره الأقدر على تقرير خياراته السياسية، كما ورد في وثيقة الحوار، فذلك إنما لأنه قد اختُبر طويلًا في كل المحطات التاريخية. وأيًا كانت اختيارات نخبه السياسية المبنية على تقديراتها الخاصة، فإن الأمر يعود إليه وحده في تقرير مستقبله.

هذا هو فبراير، الذي فتح بابًا واسعًا لمعرفة معنى الحوار في حياة اليمن التي تلاحقت فيها، منذ زمن بعيد، إشكاليات التغلب وهزائم المتغلبين. وفي تلك التجارب كثيرًا ما نجد أنه حتى ولو تم "التغلب" تحت رايات وشعارات كبرى وبراقة، فإنه يبقى عملًا متعاليا استعراضيًا إذا لم يستند على إرادة شعبية قادرة على حمايته بأدوات سياسية وشعبية.

بعد انسحاب الشركة المشغّلة..

البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يعالج أزمة الكهرباء في سقطرى

14 أكتوبر / خاص:

شهدت محافظة سقطرى أزمة كهرباء مفاجئة عقب انسحاب الشركة المشغّلة السابقة لمحطات التوليد، بعد أن أقدمت بحسب مصادر محلية على إغلاق أنظمة تشغيل المولدات عبر كلمات مرور إلكترونية، ما أدى إلى خروج المولدات عن الخدمة تباعًا وفق تواريخ محددة مسبقاً، الأمر الذي تسبب في اضطرابات متكررة للتيار الكهربائي في عدد من مناطق محافظة سقطرى.

وأفادت مصادر فنية أن عملية الإغلاق المبرمج انعكست سلباً على استقرار الخدمة، خصوصًا مع تزايد الأحمال وارتفاع الطلب على الكهرباء، ما استدعى تدخلًا عاجلًا من الجانب السعودي عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن لحل هذه الأزمة وإعادة ضبط أنظمة التشغيل وضمان استمرارية التيار للمواطنين.

وباشر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن عبر فريق هندسي وفني متخصص تدخلًا عاجلًا بتنفيذ أعمال مزامنة وإعادة برمجة لوحات التحكم الخاصة بالمولدات، وتمكين من استعادة أنظمة التشغيل تدريجيًا وإعادة الاستقرار لمنظومة الكهرباء، بما يضمن عدم تكرار مثل هذه الأعطال التقنية مستقبلاً، حيث جرى توفير هذه الفريق الهندسي والفني من المملكة وعدة محافظات ونقلهم جواً بشكل عاجل خلال ساعات إلى سقطرى في خطوة سريعة عكست حجم الاهتمام بمعالجة الأزمة.

وأكدت مصادر محلية أن تدخل البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن جاء ضمن جهوده المستمرة لدعم قطاع الطاقة في أرخبيل سقطرى، إلى جانب استمرار منحة المشتقات النفطية السعودية التي تسهم في تأمين الوقود اللازم لتشغيل محطات التوليد، وضمان استدامة الخدمة في مختلف مناطق المحافظة.

وثمّن أهالي سقطرى التدخل السريع، والدعم المستمر من المملكة العربية السعودية والوقفة غير المستغربة، مؤكدين على أن جهود البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن لا تقتصر على دعم الطاقة، بل قدم في سقطرى نحو 50 مشروعاً ومبادرة تنموية شملت قطاعات حيوية عدة، ويبرز منها دعم استقرار العملية التعليمية، ما أسهم في استمرار التعليم في جامعة سقطرى والمدارس دون انقطاع، إضافة إلى مشروع تشغيل مستشفى سقطرى ودعم القطاع الصحي عموماً في المحافظة، إلى جانب تدخلات تنموية بشتى المجالات في سقطرى ومختلف محافظات الجمهورية اليمنية.

ويؤكد المواطنون أن هذه الجهود المتواصلة أسهمت في تعزيز مستوى الخدمات الأساسية وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار المعيشي، بما يدعم مسار التنمية في سقطرى ويعزز من قدرة مؤسساتها الخدمية على الاستمرار في أداء مهامها.

الدكتوراه في العلوم السياسية للباحث محمد فضل مندوق

14 أكتوبر/ خاص:

نال الباحث محمد فضل علي محمد مندوق درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بتقدير «ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى» بتقدير تراكمي GPA 4/4، عقب مناقشة رسالته الموسومة: «الهوية السياسية الخارجية للقوى المتوسطة - السياسة الخارجية الأسترالية تجاه منطقة الإندو-باسيفيك منذ 2005م»، في جلسة علنية عقدت بمعهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة، حيث أشادت اللجنة العلمية بالمستوى الأكاديمي المتميز للبحث.

وقد عقدت اللجنة العلمية المشكّلة من السفير الأستاذ الدكتور محمد حجازي - مناقشاً، والأستاذة الدكتورة رنا محمد عبد العال - مشرفا، والأستاذ الدكتور محمد أحمد مرسي - بصفته مناقشًا ورئيسًا، جلسة المناقشة يوم الخميس الموافق 12 فبراير 2026 بمقر المعهد.

واستمرت جلسة المناقشة من الساعة الخامسة حتى الساعة السابعة مساءً، حيث خضع الدارس لمناقشة الرسالة المقدمة استيفاءً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في قسم بحوث ودراسات العلوم السياسية.

وعقب المداولة، أقرت اللجنة إجازة الرسالة ومنح الدارس درجة الدكتوراه بعد استكماله المتطلبات الأكاديمية المقررة.

محطات

هل يمكن نقل الجنوب من الخصومة إلى التوافق؟

أحمد حميدان

نحن اليوم أمام لحظة سياسية فارقة، تستدعي وقفة مراجعة صادقة، لا من باب الخصومة أو التشهير، بل من باب المسؤولية الوطنية تجاه الجنوب ومستقبله. فالمشكلة لم تعد في اختلاف المواقف بقدر ما أصبحت في طريقة إدارة الاختلاف، وفي الإصرار على احتكار الصواب وفرضه على الجميع.

من حق أي طرف أن يبحث عن تحالفات تخدم قضيته، لكن هذا الحق لا يمكن أن يكون امتيازا حصريا لفريق دون آخر. كما لا يصح أن يُدان الآخرون اليوم على خيارات كانت بالأمس تُمارس وتُبرَّر وتُقدَّم باعتبارها "مصلحة وطنية عليا". السياسة لا تُدار بازدواجية المعايير، ولا تُبنى على ذاكرة انتقائية.

لقد شهد الجنوب، خلال السنوات الماضية، تحالفات خارجية رُفعت أعلامها علنا، وجرى الدفاع عنها باعتبارها ضرورة مرحلية. وفي المقابل، لم يكن النقد الموجّه آنذاك محل ترحيب، بل جرى تخوين كل من حذّر من مخاطر الارتهان للخارج أو من توظيف الدعم الخارجي في فرض الهيمنة وإقصاء الشركاء.

اليوم، ومع تبدّل التحالفات وتغيّر المصالح، يُطلب من الجميع الاصطفاف مجددا، وكأن ما سبق يمكن تجاوزه دون نقاش أو مساءلة. وهنا تكمن المعضلة: لا يمكن بناء اصطفاف جديد دون الاعتراف بأخطاء المرحلة السابقة، ودون مصارحة الناس بحقيقة ما جرى من صراعات داخلية وانتهاكات أضعفت النسيج الجنوبي وعمّقت الانقسام.

إن كثيرا من الأصوات المعارضة اليوم لم تنشأ من فراغ، بل تشكّلت من تجارب قاسية، ومن شعور بالتهميش والإقصاء، ومن قناعة بأن الجنوب لا يمكن أن يُدار بمنطق الغلبة، ولا يُبنى بمشروع جماعة، بل برؤية جامعة تعترف بالتعدد، وتحترم الاختلاف، وتحتكم للحوار والقانون.

لسنا في لحظة كسر عظم، بل في لحظة اختيار: إما الاستمرار في إنتاج الأزمات نفسها بأدوات جديدة، أو الشروع في مراجعة شجاعة تفتح الطريق أمام شراكة سياسية حقيقية، تُنقذ الجنوب من دورات الصراع، وتعيد الاعتبار لفكرة الدولة العادلة، دولة النظام والقانون، لا دولة النفوذ والسلاح.

هذا الخطاب ليس ضد أحد، بقدر ما هو دعوة للجميع: لنفتح نقاشا سياسيا واسعا، بلا وصاية ولا تخوين، نعيد فيه تعريف الشراكة، ونضع مصلحة الجنوب فوق كل اعتبار، قبل أن تفرض علينا الوقائع خيارات لا نملك بعدها حق الاعتراض.

يوميات

عابر سبيل

يكتبها / د. أحمد سنان

المصلحة فوق الأحلاف، ونحن لم نتعلم بعد. (MAGA) "لنجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى"، شعار ترامب المفضل. تأكل النار نفسها إن لم تجد ما تأكله. لكن نار ترامب الجائعة في توهجها ثلاثي الأبعاد لن تأكله، على الأقل الآن أو حتى في المستقبل المنظور.

ترامب لا يهتم بشعارات أسلافه المسوغة للحروب. فقط في الحالة الإيرانية يظهر محبة مبالغا فيها للشعب الإيراني لم يبدها لأي شعب آخر في الكون غير الشعب اليهودي، مع ملاحظة المرامي في الحالتين، التي لا يجب أن تغيب عن بالنا مطلقا. ترامب لا يدعي نشر الديمقراطية في العالم كما هو حال أسلافه من الجمهوريين والديمقراطيين. هذا شعار بالنسبة له غير مفيد مادام وهو تعبير مجازي عن الأهم (النفط). النفط جوهر الديمقراطية الغربية ولبها، إلا أن ترامب قد أضاف عناصر ديمقراطية أخرى هي أكثر أهمية للمستقبل، إنها (المعادن النادرة).

في حالة فنزويلا لم ينمق ترامب الكلام رغم تذرعه بالمخدرات التي تشكل جزءا أصيلا من آليات الـ(CIA). بعدها عاد سريعا للغة سمسار العقارات، نريد النفط الفنزويلي و"قضي الأمر"، أخذ مادورو كما أخذ نوريغا قبله.

تململت أوروبا قليلا ولكنها لم تقل شيئا عن تصرف ترامب مع فنزويلا. برزت مفارقة مدهشة في مفاهيم السيادة عند هذا الغرب الليبرالي (الذي يصنع ليبرالية لا تشبه إلا نفسها ولا تعترف بغيرها) - تقف أوربا موقفا متناقضا في لحظة واحدة من قضيتين متشابهتين بالمقياس الأوروبي. موقف الحليف لأوكرانيا في الحرب مع روسيا، - باعتبار أن روسيا دولة معتدية على دولة ذات سيادة - ومن أجل هذا الموقف المبدئي استنزفت قسطا كبيرا من مواردها في دعم أوكرانيا حتى انعكس عوارها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا كلها، وموقف غير مبال وربما متواطئ مع غزو فنزويلا واختطاف رئيسها والاستيلاء على موارد الطاقة فيها وتسخيرها لصالح الشركات الأمريكية حصرا. ربما اغتاظت أوروبا لشركاتها التي لم تنل من غزوة ترامب شيئا بالمقارنة مع ما تحصل عليه الشركات الأمريكية من الغزوات الأوروبية.

لا يمكن للولايات المتحدة الحديث عن الديمقراطية ونشرها في إيران إذا ما قررت توجيه ضربة جديدة لها بعد أن شاركت إسرائيل في الضربة الأولى في يونيو2025، لماذا؟ لأن الولايات المتحدة هي نفسها التي أسقطت الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في أغسطس 1953، بعملية عرفت بـ (أجاكس)، السبب أن رئيس الحكومة محمد مصدق قرر تحويل النفط الإيراني إلى سيطرة حكومته بدلا من البريطانيين. إذن، يستلزم وجود شعار آخر وهو جاهز بالفعل وليس شعارا واحدا -حماية الشعب - الإيراني... في إيران الشعب هو المرادف للنفط والغاز.

مادورو: فنزويلا ديكتاتور + المخدرات هي معادلة النفط وفقا لمعيارية الصفقات. لكن الصراحة فيها راحة نريد النفط يقول ترامب الذي لا تعنيه الديمقراطية، وحتى كوبا سيعزز الحصار حتى تعود مستعمرة أمريكية كما في مطلع القرن العشرين 1898، 1902 و1906 - 1909.

في دافوس 2026، تغير الخطاب. على أوروبا أن تحمي نفسها. أين ذهب الناتو إذن؟ أليس هو المعني بحماية العجوز المريضة؟ ليس بعد الآن، قال ترامب.

يتجدد الحلم الأمريكي بامتلاك كندا. (العالم الحر) صار مرتبكا. تعطل نظام التشغيل كلية، أصابه فيروس ترامب بالشلل. سنأخذ "غرينلاند" لأنها مهمة للأمن القومي الأمريكي، يصرخ ترامب في وجوه شركائه الأوروبيين الخائفين.

حين تكتشف أوروبا ضعفها تختار المقاومة مسارا، لكنها مقاومة رسائل المقامر الأخيرة محدودة الأثر. مقامر من عصر (الروليت) مكشوف تماما ليس من ظهره فقط، بل ومن فوقه وتحته وعن يمينه والشمائل. لقد أحرق جميع المراكب دفعة واحدة خلال أربع سنوات... رغم أن ماكرون يظهر مكابرة سيئة أمام ترامب يحاول كارني كندا إظهار اعتزازه بقدراته على حماية طرف إنجلترا القصي فيعاقبه ترامب بسحب دعوته له إلى وليمة غزة.

تشكل ما يشبه الإجماع بأن العالم يشيع الآن النظام الدولي الذي حرسته أمريكا طويلا. لقد تداعت كل القواعد كما يؤكد المختصون بالقانون الدولي وفروعه. متغيرات عاصفة تهز أركان العالم، لكن الكثيرين أخذتهم السكرة اللحظية فلم يشعروا بقوة الاهتزاز، إنها سنن التغير. هناك قطبية جديدة تتشكل رغما عن الجميع. أردوغان يعلن نفسه أحد الأقطاب المؤسسة للعالم الجديد. لكن ما هي القواعد التي ستبنى عليها القطبية الجديدة؟ ما هي معايير التعدد القطبي؟ أين ستتموضع المصالح فيها؟

والأهم، ما هي المعايير التي سيتم بموجبها تصنيف الأقطاب الناشئة؟ وما مصير التحالفات القائمة الآن؟ وما مصير أتباع الأتباع في المعادلة العالمية الجديدة، الذين لم يتعلموا بعد سحر مقايضات الكبار؟!